عقيدة النازى المالية

للأستاذ عباس محمود العقاد

قرأت فى العدد السابق من الرسالة مقالاً عن عقيدة النازى المالية أو عن فلسفة النازيين فى علم الاقتصاد للأستاذ جواد على العراقى « خريج جامعة هامبرك بألمانيا » فرأيت عرضاً صحيحاً لتلك الفلسفة من جانب واحد وهو الجانب الذى يكتبه النازيون ليبقى حبراً على ورق أو لينشروا به الدعوة ويكسبوا به الأنصار

ولهذا وجب أن نلم بتلك الفلسفة من جانبها العملى الواقعى تصحيحاً للآراء فيها وبياناً للحقيقة عن مقاصد أتباعها وأعمال المبشرين بها . فإن الجانب المكتوب والجانب المعمول من فلسفة النازيين الاقتصادية يختلفان كثيراً فيما هو حادث الآن ، بل يتناقضان كل التناقض فى أكثر الأحيان

مثال ذلك يقول الأستاذ جواد فى تلخيص بعض المبادئ النازية إنهم : « لإنقاذ الشعب والحكومة من عبودية الربا وجب تنظيم الأرباح على قاعدة الربح على قدر العمل، والقضاء على بيوتات البيع الكبرى والشركات الاحتكارية. وتقسيمها إلى محال صغيرة، فنحو مائة ألف إسكاف خير من وجود خمس شركات كبرى ، لأن من طبيعة المحال الكبرى الميل إلى الأرباح دون الالتفات إلى التحسين . . . أما التجارة الخارجية للشعب فيجب أن تشرف عليها الدولة كذلك وتحدد أسعارها . وتقوم بذلك الدول فيما بينها بعقد معاهدات تجارية حسب رغبات الدول وحاجاتها لا على قواعد علم الاقتصاد ومبادئ حرية التجارة أو المبادئ المالية الأخرى » .

هذا ما يقولون عن الأرباح ، وشركات الاحتكار . أما ما يعملون فهو تسليم شركات الاحتكار زمام التجارة والثروة فى جميع مرافق البلاد . فإن مديرى « الغرف الاقتصادية » المشرفين كذلك على فروع الصناعة والتجارة هم جميعاً من رجال الاحتكار المعدودين كالهر كارشر Herr Karcher مدير المصانع فى إقليم السار الذى اشتهر بالقسوة البالغة على العمال ، وكالمصرفى البارون فون شرودر Baron von Schroeder مدير غرفة أقاليم الرين ، وكالهر بيتزش Herr Pietzch مندوب الشركات الكيمية ومدير الغرفة الاقتصادية فى بافاريا . . . وقس على ذلك سائر المديرين

وقد أصدر النازيون قانوناً سموه قانون إصلاح السهوم Akiensrechtsreform أو حصص الشركات حرموا فيه بقاء الشركات التى يقل رأس مالها عن مائة ألف مارك بعد نهاية سنة ١٩٤٠، ولم يوجبوا التصفية على الشركات التى يبلغ رأس مالها خمسمائة ألف مارك بل أوجبوا على كل شركة تؤلف بعد التاريخ المحدود ألا يقل رأس مالها عن ذلك المقدار

وكان النازيون يقولون قبل ولاية الحكم إنهم سيضعون أيدى الحكومة على المصارف ، ويمنعون الاتجار بمناصب الإدارة فيها، فصنعوا نقيض ما دعوا إليه وباعوا المصارف مرة أخرى جميع الحصص التى كانت الحكومات السابقة قد اشترتها منها تدعيما لرؤوس أموالها ومساعدة لها على مقاومة الصدمات التى استهدفت لها فى أيام الكساد ، وهذا ماحدث فى مصرف الدينش Deutsche Bank ومصرف درسدنر Dresdner Bank ومصرف التجارة Commerz und Privat Bank وغيرها من المصارف الكبيرة والصغيرة .

وكان المستشار برونيج Bruning قد أعلن فى مرسوم الطوارئ الذى صدر فى الحادى والثلاثين من شهر اكتوبر سنة ١٩٣١ ضرورة النقص من مكافآت رجال الإدارة والرقابة على الشركات والمصارف . فلم يزد النازيون فى المادة الثامنة والسبعين من قانونهم على الوعد بأن تكون « المكافآت مناسبة للأعمال التى يؤديها المديرون والمراقبون » ثم اكتفوا بتحريم الاشتراك فى أكثر من عشرة مكاتب للشركات والهيئات الاقتصادية من جهة المبدأ ... ومعنى « من جهة المبدأ » هذه أن الاشتراك فى أكثر من عشرة مكاتب جائز من جهة الواقع . مع أنها لو حرمت الاشتراك فى أكثر من ذلك العدد تحريماً باتا لما صنعت شيئاً فيما زعمته إصلاحاً تحتاج إليه تلك البلاد

وعلى خلاف ما أذاعوه عن مكافحة الاحتكار أصبح المحتكرون وهم مالكون لزمام التجارة الخارجية فى كثير من الأقطار . فعقد الهر أوتو ولف Herr Otto Wolff اتفاقاً مع حكومة منشوكيو

باسم المحتكرين للحديد فى ألمانيا النربية يقرضون تلك الحكومة بموجبه مليونى جنيه ، ويشترطون عليها فيه أن تقصر الشراء عليهم دون سائر الشركات ، وكذلك انعقد الاتفاق بين مصانع كروب وبين اليابانيين على أمثال هذه الشروط

* * *

ويقول الأستاذ جواد: إن اشتراكية رأت «أن خير حل لمشكلة العمل والمال هو الاعتراف بمبدأ الملكية الشخصية ورأس المال ، ولكنها ترى أن صاحب المال أو العمل من جهة أخرى هو مدير لماله أو لعمله ، أو قائد يتصرف به وفق الأنظمة والقوانين والطرق الشرعية الشريفة ... وكل من يحاول استغلال ماله عن طريق يخالف مبادئ النازية يكون نصيبه العقاب الصارم أو الإعدام .. »

وهذا أيضاً من الحبر على الورق الذى لا أثر له فى عالم الواقع . فقد سمعنا عن ألوف العمال الذين قتلوا بمحاكمة أو بغير محاكمة ، والذين أرسلوا إلى معسكرات الاعتقال أو حرموا العمل فى أنحاء البلاد كافة لأنهم يطالبون بحقوقهم أصحاب المصانع والشركات ، ولكننا لم نسمع بصاحب مصنع واحد قتل أو أرسل إلى معسكرات الاعتقال أو أغلق مصنعه لأنه ظلم العمال أو حرمهم حصتهم من الربح والأجر المعقول

وقد ظل التفاوت عظيماً بين أرباح المديرين وبين جملة الأجور التى يعطاها العمال . فإن الهر كوتجن Herr Köttgen مدير شركة Siemens Shuckert يقبض وحده ثمانمائة ألف مارك فى السنة أجراً لإدارته ، عدا الأرباح والمكافآت التى يتقاضاها عن الإدارات الأخرى . وفى مصرف التجارة السابق ذكره ستة مديرين يعطون تسعمائة وستة وخمسين ألف مارك فى السنة ، ولا يبالون تنقيص أجور العمال الصغار لزيادة الأرباح

واقترح بعضهم فى الشركة الأولى ، شركة Seimens أن توزع حصة من الأرباح على عمال الشركات من قبيل المكافأة لأن الأرباح العامة قد أربت فى تلك السنة — ١٩٣٧ — على عشرين مليون مارك ... فرفض النازيون الاقتراح

وقس على ما تقدم سائر المبادئ التى يدقون بها الطبول لإفهام العمال أنهم ينصفونهم ولا يحابون المحتكرين والمتجرين بالثقة فى الأسواق

* * *

أما التجارة الخارجية فكل ما صدقوا فيه من قواعدها النازية أنهم خرجوا على قواعد علم الاقتصاد ومبادئ حرية التجارة والمبادئ الاقتصادية الأخرى ، وأداروها على النصب والغش الصريح

وهذه خلاصة السياسة الاقتصادية التى يعاملون بها الأمم الأجنبية :

يغرون تلك الأمم بمعاملتهم فيعرضون عليها أثماناً أغلى من الأثمان التى تبيع بها محصولاتها فى الأسواق الأخرى

ثم يأخذون تلك المحصولات فيعرضونها فى الأسواق بأثمان أرخص كثيراً من أثمانها التى اشتروها بها

ثم يعطون البدل مقايضة لا نقداً ولا عملة تشبه النقد فى السداد العاجل ، فيعرضون مصنوعاتهم وأدواتهم بدلاً من المحصولات الزراعية التى هم فى حاجة إليها

ثم يتحكمون فى الأمم التى اشتروا منها تلك المحصولات الزراعية فلا يعرضون عليها إلا المصنوعات التى يستغنون عنها ولا حيلة لها فى رفضها ، لأنها لا تعرف وسيلة غير هذه الوسيلة للوصول إلى حقوقها

فماذا تكون النتيجة ؟

تكون النتيجة أن الأمم التى تعاملهم تخسر « عملاءها » الأولين لأنهم يشترون محصولاتها من النازيين بأرخص من الأثمان التى يشترونها بها منها

وتكون النتيجة أن الأمم تضطر إلى قبول مصنوعات لا تحتاج إليها . ثم تقبلها شيئاً فشيئاً بأثمان أغلى من أثمانها بعد أن تصبح مضطرة إلى البيع للنازيين والشراء من النازيين دون سائر « العملاء » الآخرين

وقد يُسمَّى هذا الأسلوب اختراعاً أو فلسفة أو مهارة كما يشاء السماسرة النازيون المعجبون بأمثال هذه الأساليب

لكن الواقع أنه هو أسلوب التجار المجازفين اليائسين من قديم الزمان ، وعندنا يقول العامة عمن يباشر هذه المراوغات فى التجارة والمبادلة « إنه يلبس طاقية هذا لذاك » ، وإنه يعطى بالشمال ويأخذ باليمين . ولو سلك تاجر مثل هذا المسلك فى مدينة من المدن لضاع شرفه وضاعت سمعته بعد أشهر معدودات

* * *